

# تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا: واقع ورؤية

ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط

22 - 23 كانون الثاني/يناير . 2014 م

د.عاشور شوايل

أستاذ القانون العام بجامعة بنغازي

خبير أمني

نستعرض الموقف الأمني في ليبيا قبل اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 م وبعدها حتى تاريخ اليوم، من حيث الواقع السابق والحالي وتقديم رؤية حول آلية المعالجة. ونشير من خلال هذا العرض إلى واقع الجيش بصورة مختصرة لأهمية دوره الساند والداعم للأجهزة الأمنية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

- مقدمة

- في البداية :

- أولاً : في مصر وتونس

- ثانياً : في ليبيا

- ثالثاً : التأثير المتبادل أمنياً

- تقييم المؤسسة العسكرية والأمنية الحالية في ليبيا

- أولاً: المؤسسة العسكرية : \* في الأصل

- ثانياً : المؤسسة الأمنية ( الشرطة ) : \* في الأصل

\* الوضع الحالي

- الرؤية في المعالجة :

- الجيش

- المؤسسة الأمنية

آلية تفعيل الأمن :

- دمج الثوار

- تفعيل الإدارات الأمنية

- إعداد قوة الأمن المركزي

- دمج الكتائب الأمنية وجمع السلاح في المدن :

أ . دمج وتفكيك الكتائب الأمنية

ب . جمع السلاح

- سبل تفعيل الأمن في ليبيا

الخلاصة والخاتمة

نعلم أن الثورة في ليبيا تختلف في تداعياتها عن باقي دول الربيع العربي خاصة دول الجوار(مصر وتونس)، وكذلك من جانب التأثير المتبادل على الأمن والاستقرار بين هذه الدول. ويمكن أن نخلص ذلك في الآتي :

أولاً : في مصر وتونس :

- قامت الثورة في دول الربيع العربي، عدا ليبيا، مع وجود مؤسساتها خاصة الأمنية والعسكرية والقضائية واستمرارها في دعم الثورة بها وكان لها دور كبير في فرض النظام العام والاستقرار .

- كانت المؤسسات العسكرية والأمنية تعمل بكامل قوتها ومعداتها لفرض النظام، وكان للجيش دور كبير في دعم الثورة وحماية أرواح المدنيين والممتلكات العامة والخاصة من خلال موقفه المحايد.
- الثورة كانت سلمية وانتهت خلال فترة قصيرة بتتحي السلطة الحاكمة من دون أي دخول في مواجهة عسكرية مع الشعب لفترة طويلة .

#### ثانياً : في ليبيا :

- الثورة كانت سلمية في البداية، وخلال ثلاث أيام تحولت إلى ثورة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن لمواجهة شباب الثورة بالسلاح. كما أن سرعة انهيار الجيش في المنطقة الشرقية وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام واستيلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية، تسبب في انهيار كامل للجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية عموماً، مما ترتب على ذلك فراغاً أمنياً كاملاً .
- انهيار مؤسسات الدولة بالكامل خاصة في المناطق المحررة والتي كانت تمثل نصف الإقليم الليبي تقريباً.
- حدوث انفلات أمني شبه كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، بدأت بمجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي ( 45 ) مجموعة البعض منها غير معروف العدد والسلاح، وتجاوز عددها في العاصمة بعد تحريرها أكثر من ( 100 ) مجموعة وتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى تتبع أيديولوجيات معينة أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال .
- تحولت مقرات أغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية وأماكن للتحقيق والضبط وحجز الحريات العامة بادعاء المحافظة على الأمن.
- إنشاء أجسام موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا وفروعها في المدن الليبية كافة، حيث وصل العدد إلى رقم تجاوز 140 ألف عنصر. وكان البعض منهم من رجال الشرطة والجيش والموظفين بشرائحهم كافة وغيرهم مساهمة منهم للحفاظ على أمن مناطقهم أو طلباً للحماية أو الحصول على منح مالية إضافية.
- إنشاء أجسام موازية لكتائب الجيش تحت مسمى الدروع لسد فراغ عدم بناء الوحدات العسكرية ولعدم وجود هيكلية واضحة للجيش في بداية ثورة 17 فبراير.

#### ثالثاً : التأثير المتبادل أمنياً :

- في بداية الثورة، حصل انفلات أمني ترتب عليه سهولة اختراق الحدود وتدفق عدد كبير من عناصر في دول الجوار خاصة الربيع العربي لمساندة الثوار في قتالهم ضد النظام. عدد كبير من هؤلاء يحملون أيديولوجيات مختلفة ومتشددة لعبت دوراً كبيراً في عدم استقرار دول الربيع العربي بعد ذلك .
- أثر انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا ووصول العامة للسلاح بأنواعه كافة في مخازن الجيش والشرطة ( الخفيف - المتوسط - الثقيل والمتطور ) للاستعانة به في مواجهة النظام (ثم نقله بعد ذلك إلى دول الجوار كمصر وتونس والجزائر حيث نشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح)، سلباً على ثورات دول الربيع العربي.
- نشطت المجموعات المتشددة إسلامياً في دول الجوار وليبيا وأصبحت الأراضي الليبية منطقة دعم وتدريب لهذه المجموعات، في غياب السلطات الرسمية الأمنية أو ضعف أدائها وكذلك العسكرية.
- بسبب الظروف السابقة، تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة المنظمة كافة ( تجارة السلاح - المخدرات - الهجرة الغير شرعية .. ) ما أثر سلباً على ليبيا ودول الجوار والدول الأوروبية أيضاً المطلة على البحر الأبيض المتوسط .

#### تقييم المؤسسة العسكرية والأمنية الحالية

- أولاً : المؤسسة العسكرية :
- في الأصل :
- عمل النظام السابق في ليبيا على عدم بناء جيش يملك القوة الرادعة والتسليح الجيد، وكان التركيز منصباً على إنشاء كتائب أمنية متفوقة عسكرياً على الجيش النظامي من الجوانب كافة: العديد والتسليح والتجهيز والتدريب وذلك لحماية النظام نفسه .
- عندما قامت ثورة 17 فبراير، لم يشارك جزء من الجيش بوحداته المتنوعة في المنطقة الشرقية (من مدينة أجدابيا حتى أمساعد بالحدود الشرقية ) في قمع الثورة، باستثناء كتيبة الفضيل بوعمر، بل تم الاعتداء على المعسكرات والاستيلاء على مخازن السلاح والآليات، وجانب من الضباط والجنود انضم إلى معسكرات الثورة لتدريب الثوار وصيانة الأسلحة وتجهيزها، وآخرون انضموا إلى جبهات القتال. بينما فضل البعض من الضباط والجنود اتخاذ موقف محايد لفترة من الزمن .

- وفي المناطق الغربية والجنوبية باستثناء بعض المدن المحررة، وبهدف بسط النظام السابق سلطته وسطوته في هذه المنطقة، استغل النظام قوات الجيش في قمع الثورة سواء بالرضا أو الإكبار على رغم انشقاق الكثير من الضباط والجنود وهربهم في منأى ومأمن من العقوبات التي تهددهم والتي تصل إلى الإعدام في الميادين وداخل المعسكرات عند رفضهم إطلاق النار أو المشاركة في قمع الثوار من الشباب .
- كل ذلك أثر بشكل كبير في بناء الجيش بصورته الفاعلة .

### ثانياً : المؤسسة الأمنية ( الشرطة ) :

- في الأصل :
- المؤسسة الأمنية لا تختلف كثيراً في وضعها عن م تمر به المؤسسة العسكرية.
- لم يكن هناك اهتمام من النظام السابق بتأسيس أمن بمفهومه الذي يحافظ على النظام العام (الأمن العام - الصحة العامة - السكنية العامة - الآداب العامة ) بل كان الانضمام والانخراط في هذا القطاع الهام والحساس والفني والتقني في جانب كبير منه مفتوح للانخراط به كضباط وضباط صف وأفراد لكل من يشاء، من دون معايير دقيقة وجدية تضمن فرز عناصر مؤهلة قادرة على الأداء الأمني بكفاءة عالية .
- من جانب آخر، الشرطة في المنطقة الشرقية والمناطق المحررة أثناء تفاعل الثورة تم استهداف مقراتها الأمنية فتعرضت المراكز والأقسام والإدارات إلى الحرق والإتلاف وسرقة كافة أجهزة ومعدات وسيارات الشرطة وسلاحها، فاضطر أغلب رجال الشرطة إلى ترك مقارهم وحصل انفلات أمني كبير ترتب عليه انتهاك لحرمت وحقوق وحيات المواطنين والاستيلاء على الأملاك الخاصة والعامة .
- أما الشرطة في المنطقة الغربية فقد أضطر جزء منها في بعض المدن، بسبب تأخر تحرير العاصمة وباقي المناطق غير المحررة، إلى لعمل مع النظام السابق خوفاً من بطش النظام في ذلك. لكن جزءاً كبيراً منهم تمكنوا من الفرار وانخرطوا مع الثوار في المناطق المحررة .

### الوضع الحالي :

- على رغم دعم وزارة الداخلية من جانب السلطة التشريعية والحكومة الليبية المؤقتة بالإمكانات اللازمة، لم يتحقق الأمن بصورته المطلوبة لأسباب جوهرية عدة منها :

- عدم التزام عدد كبير من الضباط وضباط الصف والأفراد بواجباتهم، إما خوفاً بسبب انتشار السلاح لدى العامة، أو سلبية واثكالية وعدم اهتمام بسبب عدم وجود الرادع، وقصور بعض القيادات الأمنية في متابعة رؤوسهم ومعاقبة المقصرين منهم وفق القانون.

- في فترات لاحقة، أنضم عدد كبير من رجال الشرطة وضباط صف وأفراد إلى التشكيلات المسلحة، أما للمشاركة في حرب التحرير مع إخوانهم في الجبهات أو طلباً للحماية لاستهداف عناصر الأمن النظامية في البداية، أو لغرض الحصول على منح ومكافآت إضافية، خصوصاً بعد الشروع في صرف مكافآت مالية لمنتسبي هذه التشكيلات والتي تم تكوينها أو إنشائها في بداية الثورة للقتال في الجبهات أو للمساهمة في فرض الأمن داخل المدن المحررة .

- هذا كله خلق ازدواجية في العمل، وأصبح عدد كبير من منتسبي الشرطة يتقاضون مرتباتهم بالإضافة إلى تقاضيتهم للمنع والمكافآت المخصصة للثوار المنتسبين إلى الكتائب المسلحة الأمنية المختلفة. وترتب على ذلك أن التحاق رجال الشرطة المذكورين بأعمالهم كان يتم بشكل صوري، مع التزامهم بالحضور إلى الكتائب الأمنية المنخرطين إليها لضمان الحصول على المرتبات والمكافآت. وترتب على هذه الازدواجية عدم التحاق عدد كبير من رجال الشرطة وغيرهم بأعمالهم الأصلية.

• عدم وجود تشريعات تحمي رجال الأمن أثناء أداء واجبهم في مكافحة الجريمة ومواجهة المجرمين بالسلاح، الأمر الذي قد يترتب على هذه المواجهة حدوث وفيات أو إصابات تضع عضو الشرطة وأسرته وقبيلته في مواجهة منفردة مع أهل المجني عليه، ما تسبب في تراخي وسلبية الكثير منهم حرصاً على سلامتهم .

• عدم الأخذ بمبدأ مكافئة المحسن ومعاقبة المقصر وصرف المرتبات كل نهاية شهر للجميع على حد سواء، نظراً إلى ضعف القيادات الأمنية والمجاملة على حساب الكفاءة والأداء الأمني.

• عدم الاهتمام الجدي للاستفادة من الثوار ودمجهم كأفراد في جهاز الشرطة، بل تم إنشاء أجسام موازية تحت مسميات عدة ( اللجان الأمنية - فرق - سرايا إسناد ... إلخ ) أخذت تمارس اختصاصات الجهاز الأمني ودون تنسيق مع الإدارات الأمنية الرسمية .

• إقصاء وإبعاد العناصر الأمنية التي كانت تعمل في الأجهزة المعلوماتية ( الأمن السري في الداخل ) (المباحث العامة والأمن السياسي الخارجي ) ( المخابرات )، ما خلق فراغاً معلوماتياً واستخبارياً كبيراً أثر سلباً على جمع المعلومات والتحريات والتي لها دور كبير في اتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية .

على ضوء ما سبق فإن رؤيتنا في المعالجة هي كالتالي :

أولاً: الجيش :

- تفعيل المؤسسة العسكرية بوحداتها كافة.
- الاهتمام بالسلح الجوي وتطويره للاستطلاع وغيره من المهام لمراقبة المساحات الشاسعة للأراضي الليبية.
- تفعيل القوات البحرية لتأمين الشواطئ ومكافحة الهجرة الغير شرعية.
- الاهتمام بسلح الدروع من حيث الحصر والتطوير والتنظيم وتوزيعها على المناطق كافة بشكل استراتيجي .
- الاهتمام بالقوات الخاصة (الصاعقة) كقوة ردع محمولة للتدخل عند الطوارئ في المناطق الجبلية والصحراوية والبحرية كافة .. الخ .
- تفعيل حرس حدود كقوة ثابتة ومتحركة والاهتمام به بما يكفل تأمين الحدود البرية .
- الإعلان في ظل الظروف الراهنة عن أن المناطق الحدودية الليبية كافة مناطق عسكرية، على أن يعيّن حاكم عسكري لكل منها حتى تتم مراقبتها مراقبة جيدة، ولتحديد منافذ محددة للدخول والخروج من وإلى دول الجوار.

ثانياً : المؤسسة الأمنية :

- الاهتمام بالمنافذ البرية والبحرية والجوية، وتزويدها بالأجهزة والمعدات التقنية المتطورة لمراقبة دخول وخروج الأشخاص والمركبات واختيار العناصر الجيدة والملتزمة للعمل بهذه المواقع ومنحهم المكافآت والتدريب اللازم.
- إنشاء قوة لحماية المؤسسات العامة مثل المصارف والجامعات ومحطات الكهرباء والمحطات المياه والمستشفيات وغيرها، ويستفاد من نسبة كبيرة من الثوار الذين تم دمجهم بوزارة الداخلية للعمل في هذه القوة .
- إنشاء إدارة لأمن المقرات الدبلوماسية تتولى تأمين السفارات والقنصليات والمنظمات الدولية داخل البلاد .

- تطوير معاهد تدريب الشرطة لرفع كفاءة منتسبي الشرطة وتحسين أدائهم ولسرعة عودة الضبط والربط .

## آلية تفعيل الأمن

### 1. دمج الثوار :

- يتم دمج الثوار وتعيينهم في المؤسسة الأمنية حسب مؤهلاتهم لمن يرغب، وذلك بتشكيل لجان قبول في مختلف المناطق للفحص والتدقيق في مستندات المتقدمين من الثوار وخضوعهم للكشف الطبي اللازم، على أن يحصل المتدرب على رتبة توافق مؤهله العلمي المتحصل عليه طبقاً لقانون الشرطة .

- يتم التدريب داخل مراكز تدريب الشرطة التي يجب أن يتم تجهيزها بالمعدات والإمكانات اللازمة، وتلقين المتدرب العلوم والمهارات كافة التي تنقله من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية .

### 2. تفعيل الإدارات الأمنية :

- صيانة مديريات الأمن والأقسام والمراكز التابعة لها وتأثيثها وتجهيزها بالمعدات اللازمة .
- تعديل قانون الشرطة ورفع مرتبات العاملين وتحفيزهم بالمزايا حسب طبيعة العمل .
- إصدار التشريعات اللازمة التي تكفل حماية رجل الأمن أثناء تأدية الواجب .
- إعادة تقييم رجال الشرطة من ضباط وضباط صف وأفراد وإحالة غير القادرين على الأداء الأمني للخدمة المدنية أو التقاعد المبكر وفتح باب الاستقالة.
- دعم الشرطة بالشرعية التامة والمطلقة، كونها الجهاز الرسمي المختص بإجراءات الضبط القضائي والإداري تحت إشراف القضاء .
- إعادة تقييم مدراء الأمن ومنحهم الصلاحيات كافة داخل نطاق مناطقهم .
- العمل على إنشاء أجهزة مختصة بالبحث والتحري والمتابعة للجرائم الخطيرة والحساسة التي تمس بأمن الدولة، كجهاز المباحث الجنائية والمباحث العامة، تكون له شخصية اعتبارية وفروع في المناطق كافة.
- العمل على صيانة وتحديث كاميرات المراقبة في المدن الليبية والمنافذ كافة وتفعيلها وتطويرها .

- تخصيص قيادة جديدة للشرطة تكون متنوعة ومخصصة الأقسام والإدارات كافة.

### 3. إعداد قوة للأمن المركزي :

تزود التجهيزات والمركبات والمدركات والأسلحة والأجهزة اللازمة كافة، بحيث تكون قوة إسناد وردع كبيرة تخضع إلى إدارة مركزية وتوزع على المناطق كافة وتكون مهمتها مساندة مديريات الأمن في المناطق والتدخل عند الحاجة .

### 4. دمج الكتائب الأمنية وتفكيكها وجمع الأسلحة من المدن :

وهو الموضوع الأهم والجوهري في هذه المرحلة ويتم وفق الآتي :

#### • أولاً : دمج وتفكيك الكتائب الأمنية :

- يوجد في كل مدينة كتيبة أو أكثر تضم عدداً من الثوار تم إنشائها في بداية الثورة بدعوى المحافظة على الأمن ومطاردة التابعين للنظام السابق. البعض منها ساهم بشكل كبير وفعال في إنجاح الثورة في ظل غياب الجيش والشرطة، والبعض الآخر غير معروف لا من ناحية المسؤولين عنها ولا المنتسبين ولا حجم ولا نوع السلاح الذي تمتلكه ولا توجهاتهم وأهدافهم ومن أين يتحصلون على التمويل، ما يجعلها مصدر خطر أمني مؤكد. هذا إضافة إلى أن هناك عدداً كبيراً من المطلوبين للعدالة والمساجين الفارين ألتحقوا بهذه الكتائب .

#### الرؤية :

- المجموعات والكتائب المسلحة التي تتصوي تحت وزارة الدفاع ورئاسة الأركان تحت مسمى الدروع وحرس الحدود وغيرها، يتم إخراجها خارج المدن وإخلاء مقارها وحصر سلاحها ومعداتنا وعدد منتسبيها، كخطوة أولى، وفتح باب التجنيد للراغبين في الانضمام إلى الجيش بصورة فردية وتدريبهم وتأهيلهم وتوزيعهم على مختلف وحدات الجيش.
- المجموعات والكتائب التي تتصوي تحت وزارة الداخلية تحت مسمى اللجان الأمنية والفرق والسرايا وغيرها: يتم اتباع الخطوات السابقة نفسها معها وضم الراغبين من عناصرها إلى جهاز الشرطة. وقد تم بالفعل ضم عدد كبير منهم في السابق إلى الشرطة .

- أما في ما يتعلق بالمجموعات المسلحة التي لا تتبع لا للدفاع ولا للداخلية، يتم العمل على حصرها وإبعادها إلى خارج المدن بمسافة لا تقل عن 30 إلى 40 كيلومتراً كخطوة أولى، ثم الشروع في تفكيكها بعد معالجة وضع منتسبيها بشكل فوري.

## • ثانياً : جمع السلاح :

- وله بعدان:
- الأول : أن هناك عدداً كبيراً من المواطنين يرغبون في تسليم السلاح، ولكن بسبب المعطيات الحالية والشعور بعدم الأمان في ظل الانتشار المفزع للسلاح لدى بعض الأشخاص الخطيرين والمجموعات المسلحة، يشعر المواطن بضرورة اقتناء السلاح للدفاع عن النفس .
- الثاني: هناك العديد من المجموعات المسلحة تمتلك أسلحة متنوعة خفيفة ومتوسطة وحتى ثقيلة وترفض تسليمها إما لاستغلالها في فرض القوة والسطوة أو كذراع عسكري لإحدى التكتلات السياسية أو بدعوى حماية الثورة والذود عنها .

## • ونرى لمعالجة هذا الأمر :

- إعداد خطة متكاملة ومحكمة لإخلاء جميع المدن من السلاح والتشكيلات المسلحة بمشاركة أعيان القبائل والمجتمعات المدنية والمنظمات الحقوقية والجيش والشرطة والإعلام والأوقاف. ويتم تفعيل الخطة على النحو التالي :
- تفعيل التشريعات التي تجرم حيازة أو حمل السلاح والمتاجرة به، على أن تنص على عقوبات مشددة .وتسليم الأسلحة التي بحوزتهم.
- تحدد فترة زمنية لإعطاء فرصة لأعيان القبائل والحكماء ومؤسسات المجتمع المدني للاتصال بالتشكيلات ومحاورتهم لإقناعهم بضرورة المساهمة في بناء الدولة.
- بعد انقضاء المدة المحددة يتم قفل منافذ كل مدينة ببوابات مسلحة جيداً وبعدد كافٍ من عناصر الجيش والشرطة، ويتم مصادرة أي قطعة سلاح و أي سيارة تحمل سلاح.
- الانتشار الأمني المكثف داخل المدينة في التقاطعات والميادين كافة على هيئة نقاط تفتيش، وضبط أي قطعة سلاح وإحالة حاملها إلى القضاء لتطبيق القانون بشأنه وعدم التساهل في هذا الأمر.

- يجب الاستعانة بالقبيلة كمظلة اجتماعية من خلال حث أبنائها على تسليم الأسلحة، ووضع ميثاق شرف بعدم تدخل القبيلة أو مطالبتها بالدية أو الثأر في حالة مقتل أو إصابة أحد أبنائها ممن يتورطون في مواجهة مسلحة مع الدولة.

- تشمل الخطة مداممة وتفقيش الأماكن التي يشتبه في احتوائها للأسلحة وذلك تحت إشراف النيابة العامة والقضاء .

- كما تشمل الخطة ضبط المطلوبين على ذمة قضايا والعمل على المجاهرة بالأمن وضبط الشارع العام وفرض هيبة القانون.

- كذلك إخلاء المقار والمباني العامة والخاصة التي تم الاستيلاء عليها بطرق غير مشروعة .

- حصر النازحين كافة من مختلف المدن وتسجيلهم في قاعدة بيانات في كل مديرية أمن وبلدية كلا في نطاق اختصاصه، مع منح كل نازح من خارج ليبيا بطاقة حصر مؤقتة قابلة للتجديد تحدد مكان الإقامة والعمل.

- التشديد على ضبط العمالة غير الشرعية وترحيلها وعدم التهاون بشأنها .

نستخلص من خلال العرض السابق أن تفعيل الأمن في ليبيا مرتبط بالاتي:

- تأسيس جيش قوي بوحداته كافة لحماية الحدود والأجواء والسواحل الليبية.

- البدء الفوري في تنفيذ قراري المؤتمر الوطني العام رقمي 27 و 53 بشأن إخلاء طرابلس وباقي المدن الليبية من المجموعات المسلحة.

- قيام المؤتمر الوطني بإصدار التشريعات اللازمة الداعمة للحكومة للعمل على سرعة عودة الأمن والاستقرار إلى المدن الليبية كافة.

- اتخاذ قرارات حاسمة بوقف المنح والمكافآت للمجموعات المسلحة إلى حين تنفيذ انضمام عناصرها بشكل فردي إلى مؤسسات الجيش والشرطة .

- الإسراع بالمصالحة الوطنية بين الليبيين ونرى أنها من أسرع السبل لإعادة الأمن.

- البدء الفوري في إقرار قانون العدالة الانتقالية والعمل على تنفيذه.

- التنسيق مع دول الجوار في تشكيل دوريات وقوة مشتركة لتأمين الحدود ومنع تدفق السلاح والهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات وكذلك المجموعات المسلحة.

- التنسيق مع الدول الأوروبية حول المشاركة في ضبط ومتابعة الهجرة غير الشرعية والمساعدة في ترحيلهم إلى بلدانهم لتأثيرها العكسي على أمن هذه الدول.
- التواصل والتعاون مع المجموعات المتشددة وإجراء مناظرات فكرية معهم من قبل مختصين في الفقه الإسلامي من داخل ليبيا وخارجها.